

في مقام آخر لكن قدومه هنا ايضا للاشتراك بما قبله في
 كونه بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب بما
 ليس من ذلك لخوا الاشتراك في وجوب النصب او كان
 بعد خلا او بعد عدلا لكونه مفعولا كية و فاعلها ارجع الى
 فاعل الفعل المتعارف او مصدره او الى بعض مضاف مطلق
 نحو جائز القوم خلا وعدلا زيكا اي خلا او عدلا الجاني منهم
 او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيكا وها في محل النصب
 على الخاليه ولم يظهر معها افا اصلا ليكون اشبه بالذ
 وخلاف الاصل لانه يتعدى بمن تحذف واوصل الفعل
 او ضمن معنى جاوز والتزم الحذف او التضمن في باب
 الاستثناء لكون ما بعد في صورة المتشبه بالالتي هي اتم
 الباب في الاكثر اي المتشبه منصوب بعد فعلها اي انما
 فعلا في اكثر الاستعمال او بعد ما خلا او بعد ما عدلا
 لكونه مفعولا كية ايضا لان ما فيها مصدرية مختصة
 بالفعل فلا يكون مجوزا بعد فعلها اصلا وهما الازن
 بتا ويل المصدر باسم الفاعل او ظرفا بتقدير زمان
 مضافا نحو جائز القوم ما خلا او ما عدلا زيكا اي خاليا
 او مجاوزا الخ منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم
 او وقت خلو الجح منهم او بعضهم او بعض منهم زيكا ويجوز
 زيكا وقال الفاضل عصما ولا بعد ان يقدر الزمان في
 الكل فيكون التقدير خلا زيكا زمان خلا زيكا كما في هذا
 سافر فيستغنى من التزام حذف قد او بعد ليس او بعد
 لا يكون لكونه خبرا شهما والمتشبه بقره كما يعبر المصولة
 نحو جائز

نحو جائز القوم ليس او لا يكون زيكا اي ليس او لا يكون
 الجاني منهم او بعضهم او بعض منهم زيكا وعل من
 هذه الافعال لا يستعمل الا في المتصل الغير القرح ولا
 يتصرف فيها القيام بمقاد الحرف وقال الفاضل عصما
 ان جعل منصوباتها مستثنيات دون منصوبات جاوز
 وما كان وما يكون تحكم صرف فلحق ان هذه الكلمات
 صارت بمعنى الكفير ورح لاحاجة الى بيان محل اعرابها
 ولا الى تصحيح فواعلها ولا الى توجيه التزام ترك قد
 واضمار فواعلها وان النصب بعوا على الاستثناء الا انهم
 تقيدوا بهذه الامور رعيتا لاصولها المار او امر
 اعراب غير بمعنى الارعاية لاصله والحق ان تكلف الازن
 فيما له شاهد بعيد عن الاعتبار وكذا غيره ويجوز
 منه النصب على الاستثناء ويختار البدل بان المتشبه
 فضلا مطلقا بخلاف البدل قدم النصب مع كونهم جوازا
 رعاية لمقتضى المقصا واصالة اعراب المتشبه وبتعبه
 اعراب البدل في كلام غير موجب بعد الا اذا في
 الموجب يجب النصب كما في والمتشبه منه مذكور اذ اليه
 يذكر يكون على مقتضى العامل نحو ما جائز القوم
 الازيدك والازيدك ويعرب المتشبه على حسب العامل
 اي اقتضاها اذا كان المتشبه منه غير مذكور فان كان
 العامل رافعا فهو مرفوع وان كان ناصبا فنصوب
 وان كان جاريا فهو نحو ما جائز القوم الازيدك وما رابت
 الازيدك وما مرت الازيدك ويسمى ذلك مقترعا